تأثير منطقة التبادل الحر الأورو ــ متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعى فى الجزائر

زايرى بلقاسم ــ دربال عبد القادر*

RESUME

Effet du Partenariat Euro- Méditerrannien sur le Fonctionnement du Secteur Industriel on Algérie

Les effets économiques de l'intégration économique font l'objet d'études de plus en plus nombreuses tant au niveau théorique qu' au niveau empirique la littérature économique met l'accent sur les effets statiques de la régionalisation. It s'agit de montrer la supériorité des effets de créations d'échange grâce à une suppression des droits de douane de nature a générer de nouveles sources d'approvisionnement à un coût moinder, sur les effets de détournement d'échange qui entrainent un approvisionnement à un coût plus élevé (viner- meade, leapsey), au dela des effets statiques. La régionalisation est capable de susciter des effets dynamiques (effet sur la croissance, concurrence et investissement etrangers directs), la mise en place d'une zone de libre échange entre l'union européen et les pays méditerranéens représente la stratégie don't le succès clé de voûte de la nouvelle stratégie de l'union européenne sera fonction de l'efficacité des efforts d'ajustement et réformes des pays de la région qui ont en effet restée à l'écart de ce qui est apparu, au cours des dix dernières années le partenariat euro- méditerranéen est un processus difficile plein de contradictions et de difficultés (Bichara khader, 1995). Pour atteindre les objectifs qu'il s'est fixé, le partenariat devra préserver la dynamique de Barcelone, il devra également éncourager les réformes politiques et économiques.

Notre objectif est d'examiner quelles opportunités nouvelles ouvre l'intégration à la croissance, mise a niveau et à la diversification du secteur industriel en Algérie, compte tenu des problemes économiques et sociaux qui sont les leurs et des défis auxquels elle est confrontée et évaluer les conditions de réussite de la nouvelle stratégie libre- échangiste.

* كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، (جامعة وهران)، الجزائر.

مقدمة

لقد أصبح التوجه نحو "الإقليمية" بالتزامن مع تنامي ظاهرة "العولمة" من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات. وتشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة. فالاتفاقيات الموقعة لتكوين مناطق التجارة الحرة في الدول الأمريكية، ودول البلطيق والباسفيك ودول أمريكا اللاتينية، وكذلك تكثيف التكتل الاقتصادي ما بين دول أوربا الموحدة ودول أوربا الشرقية والوسطى المنتسبة لها، سوف يكون لها تأثيرات على جانب كبير من الأهمية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة.

وإذا كانت الموجة الأولى من تجارب التكامل الاقتصادي قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى "سياسة إحلال الواردات" فإن العديد من الدول النامية تبنت في الوقت الراهن موجة جديدة من مبادرات التكامل حسب منطق الانفتاح التجاري والاقتصادي. ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكات أو اتفاقيات للتبادل الحر مع دول جد متطورة، من أجل ضمان النفاذ إلى أسواقها، والاستفادة من التكنولوجيا (استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز المناخ الاستثماري، وتحسين وتأهيل أداء القطاع الصناعي)[1]

ويشير العديد من الاقتصاديين إلى أنه منذ ١٩٩٠ يعاد تنظيم العلاقات من نوع شمال ــ جنوب من جديد وإن كان على حساب العلاقات متعددة الأطراف. وفي هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة (١٩٩٥)، وتم الإعلان عنه رسمياً من طرف اللجنة الأوربية والرامي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط. ومنذ ذلك التاريخ فإن المفاوضات قد انطلقت بطريقة ثنائية ما بين اللجنة الأوربية وممثلين عن دول المغرب العربي (تونس والمغرب)، مما أدى إلى توقيع تونس في ١٢ أبريل ١٩٩٥

على اتفاق سينتهى في مدة ١٢ سنة بإنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوربى، ونفس الشيء تم مع المغرب والأردن وإسرائيل، والمبادرة الأوربية تبقى موجهة لكل دول المنطقة. هذه المفاوضات ستكون طويلة وصعبة بدون شك. ولا شك أنها ستدور وتتركز حول الكيفيات والطرق والإجراءات التي تسهل إنشاء منطقة التبادل الحر. ومن المتوقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة، غير أنها ستتطلب أيضاً بعض التكاليف الانتقالية.

إن الجيل الجديد من الاتفاقيات الأوربية المتوسطية يختلف عن اتفاقيات الشراكة في الستينات أو اتفاقيات التعاون في السبعينات، والتي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة. وعلى العكس من ذلك نجد أن الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع (يتجاوز التفضيلات التجارية الأوربية من طرف واحد للاتفاقيات السابقة). فهى تتضمن تعاوناً مالياً، اقتصادياً وتقنياً، محوراً اجتماعياً وثقافياً وحواراً سياسياً (وأمنياً). كما أننا نشير إلى أن التبادل الحر يخص فقط السلع المصنعة. أما السلع الصناعية الغذائية أو الصيد فهى مستثناة من هذا المجال (على الأقل فى الأجل القصير أو المتوسط). وتتمثل أهم خاصية لهذه الاتفاقيات فيما تنطوى عليه من قيام دول جنوب وشرق المتوسط بتحرير التجارة من جانب واحد وفتح الأبواب أمام استيراد السلع المصنعة.

وفى هذا الإطار فإن تكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوربى سيتميز بمراجعة شاملة لفلسفة تنظيم المبادلات التجارية الموروثة من الفترة التى أعقبت الاستقلال. وتحليل ظاهرة التكامل الاقتصادى تتطلب الإجابة على السؤال التالى: ما هى الانعكاسات الاقتصادية لاتفاقية التبادل الحر بعد ما جرى التوقيع عليها فى ١٩ ديسمبر ٢٠٠١ مع الاتحاد الأوربى والجزائر على الاقتصاد الجزائرى؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسى أسئلة فرعية أخرى:

- هل يؤدى الاتفاق إلى تطوير أو تحويل التجارة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الإعانات والتكنولوجيا المتقدمة ما بين الاتحاد الأوربي والجزائر؟

وهل يؤدي ذلك إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال تحقيق درجة أعلى من الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية؟

- ما هو الدور الذي يحتمل أن تلعبه اتفاقية التبادل الحر بين أوربا والجزائر في مساعدتها على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية؟ وما هي الشروط اللازمة لضمان نجاح هذا الاتفاق؟.

إن هدف هذه الورقة هو محاولة تحليل آثار التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي على أداء وتأهيل القطاع الصناعي لدولة من دول جنوب المتوسط. والمشكلة معقدة، لأن الآثار هي في نفس الوقت مباشرة وغير مباشرة، اقتصادية واجتماعية، على المدى القصير وعلى المدى الطويل. إضافة إلى ذلك فإن التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي يتزامن مع التحرير الدولي للمبادلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة (قرب توقيع الجزائر على اتفاق للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة). وإلى الآن فإن هذا البحث لم يكن هدفاً إلا لتحاليل جزئية بينت الخطر على المالية العامة أو العمالة مثلاً في الجزائر، فليس هناك إطار من التحليل الجاهز يسمح بمعرف إذا ما كانت للجزائر مصلحة بقبول العرض الذي قدم لها من طرف اللجنة الأوربية والذي انتهى بالتوقيع على اتفاق للتبادل الحر ما بين الطرفين[٢].

١- الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوربي على ضوء إعلان برشلونة:

كانت لبلدان الاتحاد الأوربي تقليدياً علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثيقة مع بلدان جنوبي البحر المتوسط[٣]. إذ تعود المحاولات الرسمية الأولى لإقامة روابط مؤسساتية بين الاتحاد الأوربي وبلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط إلى أوائل الستينات، إذ تم التوقيع على عدد من اتفاقيات المشاركة الخاصة والتجارة مع كافة البلدان في المنطقة. ولقد تركزت هذه الاتفاقيات أساساً على العلاقات التجارية وكانت محددة المدة ولم تشتمل أهدافاً إقليمية محددة. وخلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٧٧ تم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط معفاة من

الرسوم الجمركية إلى الاتحاد الأوربى. كما قدمت تفضيلات جمركية محددة للصادرات الزراعية لتلك البلدان.

ولقد دعا المجلس الأوربى في ١٩٩٢ إلى تقييم سياسة الاتحاد الأوربى في منطقة البحر المتوسط، وللمبادرات الممكنة لتعزيز هذه السياسة فى الأمدين القصير والمتوسط. وفى ١٩٩٥ اعتمد إعلان برشلونة الذى يوضح الاستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوربى، والتى تمثل تغييراً جذرياً فى نمط تسيير مسار الشراكة ما بين الطرفين. وتعتبر إقامة منطقة حرة مع بلدان جنوبى البحر المتوسط أهم العناصر فى هذه الاستراتيجية.

جدول رقم (١)

وضعية اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربى

	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاق	دخول حيز التطبيق
تونس	يونيو ١٩٩٥	يوليو ١٩٩٥	مارس ١٩٩٨
إسرائيل	سبتمبر ١٩٩٥	نوفمبر ١٩٩٥	يونيو ٢٠٠٠
المغرب	نوفمبر ١٩٩٦	فبراير ١٩٩٦	مارس ٢٠٠٠
السلطة الفلسطينية	ديسمبر ١٩٩٦	فبراير ١٩٩٧	يوليو ١٩٩٧
الأردن	أبريل ١٩٩٧	نوفمبر ١٩٩٧	
مصر	يونيو ١٩٩٩		
لبنان	مفاوضات مستمرة		
الجزائر	١٨ جولة من المفاوضات	١٩ ديسمبر ٢٠٠١	
سوريا	مفاوضات مستمرة		

ولقد تحققت هذه الشراكة من خلال سلسلة من الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات "الجيل الجديد"، تهدف إلى الحلول محل اتفاقيات التعاون الموقعة فى السبعينات، هذه المبادرة الجديدة تمثل تدعيماً للجهود السابقة. وترمى إلى توقيع اتفاقيات ثنائية

مع كل من بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط تشمل خمس مجموعات من الأهداف والوسائل متوسطة الأجل(٤):

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية خلال فترة ١٢-١٣سنة.
- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الاتحاد الأوروبي.

ونشير إلى أنه على مستوى اتفاقيات الشراكة الموقعة ما بين كل من الاتحاد الأوروبي وكل من إسرائيل، المغرب، تونس، الأردن والجزائر والتي هي الآن في طور النقاش والمفاوضات مع دول أخرى مثل مصر ولبنان، نجد أن المحور الاقتصادي الأساسي هو الإلغاء التدريجي (في فترة ١٢ سنة) لكل التعريفات الجمركية على واردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي والامتناع عن استعمال الحصص على هذه السلع وتنسيق السياسيات الخاصة بالمنافسة والملكية الفكرية والمعايير. أما المبادلات الزراعية والخدمات فإنها لا تدخل في إطار اتفاق التبادل الحر ولكن من المتوقع الأخذ بعين الاعتبار مسألة دخول السلع الزراعية المتوسطية بعد ٢٠٠٠.

٢-ضعف مستوى التقارب الاقتصادي ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية:

في الثلاثين سنة الماضية، عرفت الفوارق ما بين مستويات المعيشة بين الدول المتوسطية في الجنوب والدول المتوسطية في الشمال تطورات هامة. فالناتج المحلي للاتحاد الأوروبي في ١٩٩٦ كان يقدر بـ: ٦٧٤٤ بليون أورو أي ٢٨ مرة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوربا الشرقية والوسطى، و٥٠ مرة أعلي من دول جنوب وشرق المتوسط (خاصية عدم التكافؤ). ونشير إلى أنه في الوقت الراهن فإن الدخل المتوسط للفرد هو حوالي ١٠ مرات أكبر في أوربا منه

فى الدول المتوسطية الشريكة، ويجب انتظار ٤٠ سنة من أجل تخفيض هذا الفارق.

وعندما نقوم بتحليل المعطيات الخاصة بمستويات النمو حسب الدول، نلاحظ أن إسرائيل تعرف مستوى عالياً من النمو الاقتصادى، أما بالنسبة لبقية الدول، فإن التقارب مع أوروبا يبقى بطيئاً او ضعيفاً فى حالات أخرى (تركيا، تونس، مصر والمغرب)، ويبقى سلبياً للدول التى تخضع لمصدر خارجى واحد كالريع البترولى للجزائر، والتحويلات بالنسبة للأردن. كما أن دول جنوب وشرق المتوسط تعرف تراكماً ضعيفاً لرأس المال، إذ أن تحليل معدلات الاستثمار فى مختلف هذه الدول منذ منتصف الستينات يبين أن هذه الدول تحتل وضعية وسطى مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية الرئيسية أو الدول الصناعية الجديدة الأربع فى آسيا كما يظهر فى الجدول رقم (٢).

إن دول جنوب وشرق المتوسط تواجه فى الوقت الراهن، إشكالية الرفع من معدلات التراكم من أجل القيام بالانطلاقة الاقتصادية الحقيقية. هذا المجهود من الاستثمار يجب أن يتم فى ظل إطار ومحيط معدل سواء فيما يخص موارد التمويل الخارجية (انخفاض فى التمويل الخالق للمديونية، والارتفاع الهام فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة) أو الدور الذى تلعبه الدولة (التى ستفقد دورها الإنتاجى بسبب تعميم برامج الخوصصة) ودرجة انفتاح هذه الاقتصاديات.

كما أن عدم تماسك وهشاشة اقتصاديات الدول المتوسطية يظهر من خلال اعتمادها على قاعدة جبائية غير كافية من أجل تغطية النفقات الجارية التى ترافق الانفتاح، على عدم التماسك الهيكلى للحساب الجارى المرتبط عموماً بغياب التنويع وعدم قدرة الصادرات على المنافسة وعدم مرونة سوق العمل وحجم المؤسسات العمومية غير القادرة على المنافسة، إلى عدم كفاية تحرير النظام الاقتصادى الذى مازال يعرف أشكالاً متنوعة من الاحتكارات. ورغم تحكم دول جنوب وشرق المتوسط فى الطلب، فإنها لم تستطع بعد تحريك وتحفيز العرض. والنتيجة تتمثل فى نمو غير كافى يقدر بـ: ١,٢% فى ١٩٩٩ لمجموع هذه الدول. كما أننا نشير

جدول رقم (٢)

الناتج المحلي الإجمالي والسكان: مقارنة ما بين الشركاء المتوسطيين والاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوربي	الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٧) مليار $	السكان (١٩٩٧) مليون	الشركاء المتوسطيين	الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٧) مليار $	السكان (١٩٩٧) مليون
النمسا	٢٢٥,٩	٨	الجزائر	٤٣,٨	٢٩
بلجيكا	٢٦٨,٤	١٠	قبرص	٨,٦	٠,٧
الدانمارك	١٧١,٤	٥	مصر	٧١,٢	٦٠
فنلندا	١٢٣,٨	٥	إسرائيل	٨٧,٦	٦
فرنسا	١٥٢٦,٠	٥٩	الأردن	٧,٠	٤
ألمانيا	٢٣١٩,٥	٨٢	لبنان	١٣,٩	٤
اليونان	١٢٦,٢	١١	مالطة	٣و٣	٠,٤
ايرلندا	٦٦,٤	٤	المغرب	٣٤,٤	٢٨
إيطاليا	١١٥٥,٤	٥٧	سوريا	١٧,١	١٥
لكسمبورج	١٨,٨	٠,٤	تونس	١٩,٤	٩
هولندا	٤٠٢,٧	١٦	تركيا	١٩٩,٥	٦٤
البرتغال	١٠٣,٩	١٠	إعانات البنك العالمي	٣,٢	٢,٧
أسبانيا	٥٧٠,١	٣٩	**المجموع**	**٥٠٩,٠**	**٢٢٢,٨**
السويد	٢٣٢,٠	٩	**المغرب**	**٩٧,٦**	**٦٦,٠**
المجموع	**٨٥٣٠,٧**	**٣٧٤,٤**	**المشرق**	**١١٢,٤**	**٨٥,٧**

Source: Banque Mondiale

إلى وجود سببين يفسران ضعف معدلات النمو(٥): تراكم ضعيف لرأس المال ونقص في نمو الإنتاجية. فمعدل الاستثمار يدور في حوالي ٢٤% من الناتج الإجمالي (مقابل ٣٤,٣% في المتوسط لإندونيسيا وكوريا وتايلاند). أما بالنسبة لمعدل إنتاجية العمل، فلم تعرف أي ارتفاع منذ بداية التسعينات.

ولقد استطاعت دول جنوب وشرق المتوسط نسبياً (باستثناء تركيا) معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية بدعم من المؤسسات المالية الدولية، مع تمويل طارئ قام به صندوق النقد الدولى، وعمليات إعادة جدولة المديونية، وتبنى برامج واسعة من الإصلاحات تهدف إلى تطبيق ميكانزمات السوق فى كل القطاعات، تحرير الأسعار والانفتاح الاقتصادى والتجارى[٦].

ويبقى الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى لدول جنوب وشرق المتوسط بنسبة ٥٢% من مجموعة المبادلات (الواردات + الصادرات)، أما التجارة المتوسطية البينية فهى لا تمثل سوى نسبة ٥%، ولا يمكنها أن تلعب دوراً فى ديناميكية النمو على مستوى المنطقة.

جدول رقم (٣)

التجارة الأورو ــ متوسطية حسب القطاعات فى ١٩٩٤ (مليار $)

	صادرات الاتحاد الأوروبى نحو دول جنوب وشرق المتوسط	صادرات دول جنوب وشرق المتوسط نحو الاتحاد الأوروبى	رصيد الاتحاد الأوروبى
الصناعات الغذائية	٥,٢	٤,٣	٠,٩
السلع المصنعة	٤٠,٠	١٦,٢	٢٣,٨
الطاقة	٠,٨	١٠,٣	٩,٥-
المناجم	٠,٦	٠,٦	٠
كل السلع	٥١,٦	٣٣,٣	١٨,٣

Source: Isabelle Bensidoum & Agnès Chevalier: "Libre – échange euro-mediterranéen: marché de dupes ou pari sur l'avenir" La lettre du CEPII:" (n^0 147 – Juin 1996), p3.

أما فيم يخص الاستثمارات المباشرة، فإن المعطيات تظهر الحصة الضعيفة التى تستقطبها دول جنوب وشرق المتوسط التى تحصلت فى ١٩٩٩ على ٧ مليارات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، (مقابل ٩٠٤٨٥ مليار لأمريكا اللاتينية والكاريبى، ٢١٤٢٠ مليار لأوروبا الوسطى والشرقية و٥٥٧٨٤ مليار لجنوب آسيا وشرقها فى نفس الفترة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار وضعية كل دولة، فهناك تفاوت واختلاف كبيران فيما يخص الاتجاهات العامة لهذه الاستثمارات:

- تمركز هذه الاستثمارات في عدد قليل من الدول: إسرائيل، مصر، تركيا، تونس والمغرب وبعض الدول الصغرى كالأردن ولبنان.
- مساهمة هذه الاستثمارات في التكوين غير الصافي لرأس المال الثابت منذ ١٩٩٥ تقدر في مالطا بـ ٤٧%، تونس ٢٧%، قبرص ٢٥%، مصر ٢٠% والأردن ١٧%.
- الوزن المتزايد للاتحاد الأوروبي في إجمالي الاستثمارات المباشرة، مما يدل على أهمية دور التاريخ السياسي والقرب الاجتماعي لتمركز هذه الاستثمارات.
- توجه قطاعي مازال في أغلبيته صناعياً (٥٥%)، وأكثر فأكثر يتم في قطاع الخدمات وفي عدد قليل من القطاعات: صناعة السيارات، الصناعات القاعدية (الأسمنت، الكيمياء، السلع البترولية)، الصناعات ذات الكثافة في العمل (الألبسة، الخياطة)، المالية، السياحة، وحديثاً الاتصالات.
- إن الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب تتطابق مع المعايير الدولية، فلقد عرف الإطار القانوني المنظم لهذا الشكل من أشكال التمويل الخارجي عدة تعديلات، من أجل الرفع من جاذبية هذه الدول وتوفير أحسن مناخ للاستثمار. وعلى أساس هذه التعديلات نستطيع أن نقول إن دول جنوب وشرق المتوسط تمتاز بجاذبية متغيرة، ولكنها ضعيفة باستثناء ميزة القرب الجغرافي. ورغم أن نجاح الاختبار الإستراتيجي المعلن عنه يتطلب تعبئة رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حصة هذه الاستثمارات الأوروبية كانت ٨ مرات أقل من الاستثمارات الأمريكية في المكسيك وحوالي ١٥ مرة من الاستثمارات اليابانية في جنوب شرق آسيا.

٣- محاولات قياس الأثر الشامل لمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي:

إن تأثير الاتفاقية على دول الاتحاد الأوروبي سيكون ضعيفاً، وستؤدي التخفيضات التدريجية للتعريفات الجمركية وللقيود غير الكمية في دول جنوب وشرق المتوسط الموقعة على هذا الاتفاق، إلى ارتفاع طفيف في الصادرات

الأوروبية نحو هذه الدول بسبب المكاسب المرتبطة بالكفـــاءة ــ الأســعار التــى ستحصل عليها، مقارنة مع صادرات الدول الأخرى التى سوف لن تستفيد من هــذا التخفيض الجمركى. كما أنه على المدى القريب، لا يمكن أن يكون هناك آثار علــى الواردات الأوروبية لأنه ليس هناك إلغاء للتعريفات الجمركية سيقوم بـــه الاتحــاد الأوروبى.

أما بالنسبة لتأثير الإنفاق على دول جنوب وشرق المتوسط اعتماداً على نماذج التوازن العام، فلقد توصلت إلى النتائج التالية:

- الآثار الاستاتيكية على الدخل الإجمالى على العموم ضعيفة، وفى بعض الحــالات سلبية فالتحاليل التى أجريت على كــل مــن تونــس مثــلاً (D. Tarr, 1995, Rutherford, E, Rustrom. Rim chatti, ERF, 1999) وعلــى مصــر (S. Dessus & A. Suwa, 1988, A. Deardorff & R, Stern, 1997. S. Desssus & D. Konan & K. Moskus, 1997)، تبين أن آثار منطقة التبادل الحر تتراوح ما بين -٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى كنتيجة فقط للتخفيض الجمركى إلــى ٣,٥% فى الحالة التى يكون فيها الدخول إلى السوق الأوروبى يتــم بــدون أيــة عراقيل. كما أن التقديرات التى توصل إليها كل من P.Augier & M. Gazoriek فى إطار نموذج متعدد الأطراف يؤكد هذه النتيجة مع فرق واضح ما بين الــدول المعنية: المغرب، تونس ومصر التى تكون مكاسبها على التوالــى: ٨%، ٢,٥% و٢,٧% من بين الناتج المحلى الإجمالى بسبب تخفيض يقــدر بـــ ٥٠% مــن الحقوق الجمركية على المدى القصير.
- إذا كانت الآثار الشاملة الاستاتيكية على المداخيل ستكون ضعيفة نسبياً فى حالــة منطقة التبادل الحر الأورو ــ متوسطية، فإنها ستصبح أكــثر أهميــة إذا تدعــم التكامل من خلال توحيد المواصفات، والقيام ببعض الإصلاحات الهيكليــة التــى ترمى إلى تحسين محيط المؤسسات، إضافة إلى الإصلاح الجبائي والنظام المــالى للرفع من الادخار المحلى، وتسهيل تمويــل المؤسســات، والإســراع بــبرامج الخوصصة ووضع أنظمة حماية اجتماعية، وإصلاح النظام الــتربوى وخاصــة التكوين المهنى، وسوف تنشأ مكاسب أخرى تتعلق بالإنتاجيــة، نتيجــة ارتفــاع

المنافسة التى ستؤدى إلى خفض الأشكال المختلفة للاحتكار وكذلك عن استيعاب المهارة التكنولوجية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- نشير إلى أنه على المدى المتوسط، فإن الانفتاح التدريجى للسلع الصناعية للمجموعة الأوروبية سيؤثر على النمو من خلال اثرين متناقضين: انخفاض النشاط فى القطاعات المحمية لحد الآن، وغير قادرة على تحمل المنافسة الدولية وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج التى تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية بسبب ارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض فى الأسعار وانخفاض معدل الصرف. وحتى يكون الأثر الصافى إيجابياً بما فيه إدماج التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لإعادة تخصيص عناصر الإنتاج يجب ألا يؤدى الانفتاح إلى انغلاق هذه الاقتصاديات فى تخصصات قليلة الفائدة، ولكن إلى تشجيع تطور حقيقى على سلم المزايا النسبية عن طريق ظهور فروع وانطلاق نشاطات جديدة فى القطاعات ذات الطلب العالمى الكبير وتتضمن تحويلات فى التكنولوجيا.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطاً على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض فى الإيرادات الجمركية التى تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة كما يظهر فى الجدول التالى الذى يرتكز على معطيات ١٩٩٧ ويوضح نسبة الإيرادات الجمركية من الناتج المحلى الإجمالى.
- إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبى سيمارس كذلك ضغطاً كبيراً على الميزان التجارى لدول جنوب وشرق المتوسط الموقعة على هذا الاتفاق (والتى تعرف عجزاً) بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا. هذه الزيادة ستتم فى جزء منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التى سوف لن تستفيد من هذا الإلغاء الجمركى. كما أنه على المدى المتوسط سوف يكون هناك طلب إضافى على سلع التجهيز والسلع الوسيطة بسبب إعادة التخصيص فى عوامل الإنتاج.

جدول رقم (٤)

نسبة الإيرادات الجمركية من مجموع الإيرادات والناتج المحلى الإجمالى

	التعريفات الجمركية		حصة الاتحاد الأوروبى من مجموع الواردات ١٩٩٧	التعريفات الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبى ١٩٩٧	
	مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلى الإجمالى		% من مجموع الإيرادات	% من الناتج المحلى الإجمالى
الجزائر	٢٣,٤	٢,٧	٦٤,٩	١٥,٢	١,٨
قبرص	٩,٥	٢,٣	٤٧,٤	٤,٥	١.١
مصر	١٧,١	٣,٩	٣٩,٧	٦,٨	١,٤
إسرائيل	٠,٥	٠,٤	٥١,٥	٠,٣	٠,٢
الأردن	٣١,٦	٥,١	٤٨,١	١٥,٢	٢,٥
لبنان	٥٦,٩	٦,٨	٦٤,٥	٣٦,٧	٤,٤
مالطة	٥,١	١,٤	٧٣,٢	٣,٧	١,٠
المغرب	١٧.٦	٣,٧	٥٢,٠	٩,٢	١,٩
سوريا	١٣,٩	٢,٤	٤٩,١	٦,٨	١,٢
تونس	٢٩,٨	٣,٥	٧٢,٩	٢١,٧	٢,٦
تركيا	٢,٣	٠,٤	٥١,٢	١,٢	٠,٢

Source: FEMISE, 2000.

- كما أن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلى، وإلى دفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلاً من السلع المحلية. إضافة إلى وجود ضغط تنافسى على صادرات السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبى بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية فى مبادلات الاتحاد الأوروبى وانخفاض ما كانت الدول المتوسطية تتمتع به من تفضيلات وخاصة فى مجال النسيج (اتفاق متعدد الألياف فى طريق الزوال).

ولقد ناقش الكثير من الاقتصاديين الانعكاسات المختلفة للشراكة ــ الأوروبية المتوسطية، وكان من بين أهم الاستنتاجات التى توصل إليها كل من Hoekman & Djankov (1996), Laanatza (1997)[٧] توقع أن تمنح الاتفاقيات الأوروبية ــ المتوسطية بعض المكاسب لكافة الشركاء على المدى الطويل، وأن ينشأ عنها على

المدى القصير تراجع فى الرفاهية الاقتصادية ويقوم الاستنتاج الأول على الملاحظات التالية:

- من المتوقع أن يحسن تحرير التجارة الذى تمليه الاتفاقيات من القدرة والكفاءة الإنتاجيتين، وأن يعزز التزام الشركاء بالاتفاقيات من مصداقية النهج الإصلاحى الذى تسلكه البلدان المعينة.
- من المنتظر أن تفيد الاتفاقيات فى تشجيع المنافسة والاستثمارات وتقليص تكاليف المعاملات الإدارية المتعلقة بالتجارة.

أما الاستنتاج الثانى فتؤيده الملاحظات التالية:

- إن الاتفاقيات تمييزية بطبيعتها وقد تحدث بالتالى تحويلاً كبيراً فى التجارة.
- من المحتمل أن يستغرق النهج الانتقالى نحو التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى والتحرير التدريجى للاقتصاديات المعنية وقتاً طويلاً، نظراً لغياب السياسات المرافقة. كما أن التعاون الاقتصادى والمالى عاملان حاسمان لضمان إسهام الاتفاقيات فى زيادة الرفاهية.

٤- أثر منطقة التبادل الحر على القطاع الصناعى فى الجزائر:

إن تكوين منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبى ينتج عنها أساساً تفكك وزوال أساليب الحماية الاقتصادية تجاه السلع الأوروبية. وتكون التأثيرات السلبية على وجه الخصوص فى مستويين اثنين:

- زوال أغلب النشاطات الاقتصادية غير التنافسية بحكم مواجهتها لمنافسة السلع الأوروبية.
- انخفاض مهم فى الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة، إذ كما هو معلوم فإن الرسوم الجمركية فى الجزائر تمثل مورداً هاماً تتجاوز أهميته مردود جميع الضرائب المباشرة. وتمثل الرسوم الجمركية ١٠% من إيرادات الخزينة العمومية أو ما يعادل ٢,٩% من الناتج المحلى الإجمالى، والتخلى عن الحماية الجمركية

تجاه الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبى يؤدى إلى خسارة مالية وحالية لإيرادات الميزانية، مما يعنى التفريط فى حوالى أكثر من مليار دولار سنوياً، أى ما يعادل ٥,٤% من إيرادات الخزينة و١,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالى احتمال انخفاض موازى فى النفقات العمومية.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبية فإن آثار اتفاق التبادل الحر ستكون ضعيفة، فالتخفيضات التدريجية للحقوق الجمركية وللقيود غير الجمركية فى الجزائر ستؤدى إلى ارتفاع خفيف فى الصادرات الأوروبية نحو الجزائر، بسبب المكاسب المتعلقة بالكفاءة ــ الأسعار التى ستحصل عليها مقارنة مع الدول الأخرى التى لا تستفيد من هذا التخفيض الجمركى. كما أن الآثار غير المباشرة هى الأكثر أهمية من الآثار المباشرة. هذه المكاسب غير المباشرة الديناميكية بطبيعتها صعبة التقييم المسبق، وتفترض تغيرات كبيرة فى السلوكيات التى لا يمكن تقييمها، ومن جهة أخرى فإن إستراتيجية التبادل الحر تمثل نوعاً من عدم التكافؤ ما بين طرفى الاتفاق.

٤-١ الوضعية الاقتصادية الكلية:

لقد أدى انهيار أسعار البترول فى (١٩٨٦) إلى انخفاض كبير فى معدلات التبادل قدرت بحوالى ٥٠%، ونقص فى إيرادات الميزانية التى مصدرها قطاع المحروقات. وكرد فعل على هذه الأزمة تم اللجوء إلى تطبيق العديد من إجراءات الاستقرار الاقتصادى، والإصلاحات الهيكلية. وكانت النتائج الأولية لهذا التعديل تزايد الاختلالات الاقتصادية الكلية. حيث وصل العجز الكلى فى الميزانية إلى مستوى قياسى ١٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٨. وفى غياب سوق مالى، تم تمويل هذا العجز عن طريق قروض بالعملات الأجنبية أدت إلى الرفع من حجم المديونية. وكنتيجة لذلك،انتقل مؤشر المديونية الخارجية/ الناتج المحلى الإجمالى من ٣٠% إلى ٤١% ما بين ١٩٨٥و ١٩٨٨، بينما تضاعف مؤشر خدمات المديونية/ الصادرات. ومن جهة أخرى فإن معدلات الفائدة الحقيقية السلبية، وعملة محددة بأكثر من قيمتها قد حفزت على تشجيع التقنيات الأكثر رأسمالية وتزايد عمليات الاستيراد.

ومن ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ قامت الجزائر بمضاعفة مجهوداتها في مجال التعديل الاقتصادي الكلي في إطار برنامجين مدعمين من طرف صندوق النقد الدولي، يتمحوران حول تسيير صارم للطلب وتخفيض حساس للدينار. كما أن التقشف في النفقات العمومية، إلى جانب ارتفاع إيرادات قطاع المحروقات سمح بالحصول على فوائض في الميزانية. كما أدى تبني سياسة ميزانية صارمة إلى التخفيف من التوسع النقدي، ونفس الشيء إلى امتصاص جزئي من فائض السيولة.

إلا أن الوضعية الاقتصادية عرفت تدهوراً في ١٩٩٤ تحت تأثير انخفاض جديد في أسعار البترول وعبء المديونية والمشاكل الداخلية، مما دفع إلى إعداد برنامج واسع للتعديل الهيكلي لقي دعماً وتشجيعاً كبيراً من طرف صندوق النقد الدولي في ١٩٩٤ (مايو) بواسطة اتفاق باسم التسهيل الموسع بمبلغ يقدر بـ: ١,١ مليار من حقوق السحب الخاصة (SDR).

ولقد نجح برنامج الإصلاحات الذي تم تطبيقه في أبريل ١٩٩٤ في إقامة الاستقرار المالي ووضع دعائم اقتصاد السوق وظهر ذلك واضحاً في انخفاض معدل التضخم، وارتفاع دخل الفرد ثلاث سنوات متتابعة (١٩٩٥ــ ١٩٩٧). وتسجيل فائض على مستوى الميزانية، وارتفاع في احتياطات الجزائر من الصرف (معادلة لتسعة أشهر من الاستيراد في نهاية ١٩٩٧)، وانتقل مؤشر خدمة المديونية الخارجية من ٨٣% في ١٩٩٣ إلى ٣٠% في ١٩٩٧. وحسب التقارير الصادرة عن بعض المؤسسات الدولية فإن المعطيات الاقتصادية الكلية للجزائر مقارنة مع مجموع دول حوض البحر الأبيض المتوسط تظهر كما يلي:

- أما فيما يخص مستوى الناتج المحلي الإجمالي/ فرد. فالجزائر تصنف بعيداً خلف دول الاتحاد الأوروبي التي تملك ناتجاً محلياً إجمالياً معبراً عنه بتعادل القوة الشرائية بحوالي ١٨٠٠٠ $، ونفس الشيء خلف الدول الأوروبية الجنوبية.

جدول رقم (٥)

المؤشرات الاقتصادية الكلية

	الجزائر	المغرب	تونس	مجموع الدول المتوسطية
نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى % (متوسط ٩٠-٩٥)	٠,٣	١,٠	٣,٩	٤,١
نمو الناتج المحلى الإجمالى السنوى % (متوسط ٩٥-٩٧)	٢,٥	٤,٤	٦,٣	٣,٩
التضخم (%) ــ متوسط ٩٠-٩٥	٢٥,٦	٦,٢	٥,٢	١٣,٩
التضخم (%) ــ متوسط ٩٧-٩٨	٥,٧	١.٦	٣,٧	٤,٣
الرصيد فى الميزانية % من الناتج المحلى الإجمالى. متوسط ٩٦ــ ٩٧	٢,٧	١,٩-	٤,١-	-
معدل الفائدة الحقيقى ــ متوسط ١٩٩٠ ــ ١٩٩١	٨,٩-	٢,١	٥,٠	-
معدل الفائدة الحقيقى ــ متوسط ١٩٩٦ ــ ١٩٩٧	٤,٥	٦,٠	٤,٠	-
الاستثمار المحلى % الناتج الإجمالى ٩٠-٩٥	٢٧,١	٢٢,٣	٢٥.٨	٢٤,١
الاستثمار المحلى % الناتج الإجمالى ٩٦-٩٧	٢٧,٣	٢٠,٥	٢٤,٧	٢٥,٠
خدمة المديونية / الصادرات ــ متوسط ٩٠-٩٥	٦٢,١	٣١,٤	٢١,٨	٢٠,٥
خدمة المديونية / الصادرات ــ متوسط ٩٦-٩٧	٢٩,٥	٢٦,٨	١٩,٧	١٤,٤

Source: World Bank, WDI 1998, FMI, IFS 1999.

ونلاحظ أن الناتج المحلى الإجمالى يمثل ١٣٥٨٠ دولار فى ١٩٩٥ لأسبانيا و٩٧٤٠ دولارللبرتغال و٨٢١٠ دولار لليونان فى نفس السنة، ولكن بمقارنة مع الناتج المحلى الإجمالى للدول المتوسطية، فيظهر من بين أعلى النواتج الإجمالية من حيث معدل النمو، فمثلاً مصر ٧٩٠ دولار فى ١٩٩٥، والمغرب ١١١٠ دولار فى نفس السنة. أما فيما يخص معدل نمو الاقتصاد معبراً عنه بتطور الناتج المحلى فأصبح موجباً منذ ١٩٩٥ فمن -٢,٢% و -٠,٩% فى ١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالى لينتقل إلى ٣,٩% فى ١٩٩٥ ثم ٤% فى ١٩٩٦. ولكن يجب الإشارة إلى أن هذه النتائج الجيدة ناتجة عن عوامل خارجية أى ارتفاع فى أسعار المحروقات التى تمثل ٩٥% من إيرادات الصادرات، و ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى.

- انخفاض معدلات التضخم بصورة محسوسة لتصل إلى مستوى ٥,٧% فى ١٩٩٧. وقد تم الحصول عليها عن طريق سياسات نقدية صارمة وعمل مفتوح

للسوق النقدي، مقارنة مع تونس ٣,٧% والمغرب ١,٠% في نفس الفترة. وهي تظهر متواضعة بالمقارنة مع دول جنوب وشرق المتوسط الأخرى. ولقد عرف هذا المستوى انخفاضاً في السنوات التالية ليصل إلى مستوى ٢,٦% في ١٩٩٩.

- بالنسبة للمديونية، فإنها تقع من بين أعلى المعدلات في المنطقة وكانت تمثل حوالي ٨٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٤، مما أثر على مستوى النشاط والعمالة وعرقل كذلك تكوين رأس المال. أما مؤشر خدمة المديونية فقد انخفض في السنوات الأخيرة ليصل إلى ٢٩,٢% في ١٩٩٦ مقارنة بـ ٢٧,٧% في المغرب و١٦,٥% في تونس و١١,٦% في مصر. بينما القيمة الإجمالية للمديونية ارتفعت لتنتقل من ٢٩,٨٩ مليار في ١٩٩٤ إلى ٣٢,٦١ مليار في ١٩٩٥ ثم ٣٣,٥ مليار في ١٩٩٦.

٤-٢ طبيعة النظام الإنتاجي للصناعة الجزائرية:

رغم أن هناك بعض الدراسات تؤكد على أن القاعدة الصناعية في الجزائر واسعة وتعتمد على الصناعات كثيفة العمالة إلى صناعات كثيفة التقنية (منتجات الصيدلة)، إلى صناعات كثيفة الاستخدام للطاقة (الألومنيوم، الصلب، الأسمنت، الأسمدة). فهناك تباطؤ في ديناميكية النمو منذ بداية الثمانينات مقارنة مع العشريتين السابقتين. هذا التباطؤ يميز على الخصوص تطور قطاع الصناعات المصنعة وتبقى كفاءة الأداء سلبية. ونلاحظ أن مساهمة الصناعات المصنعة في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة وهامشية وتقدر بـ: ٩% للجزائر في ١٩٩٨ مقارنة مع تونس ١٨% والمغرب ١٧% كما يظهر في جدول رقم (٦):

ونشير إلى أن تطور الصناعة الجزائرية كان يتميز بطريقة تمويل ممركزة وإدارية، احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتسيير اشتراكي للمؤسسات وقيمة أعلى للدينار, إن هذا القطاع كان مدعماً من خلال المداخيل البترولية العالية، وإصدار النقود والتمويل الخارجي. وعلى هذا الأساس، فإن التصنيع كان من ناتجه:

جدول رقم (٦)
نسبة القيمة المضافة لكل القطاعات من الناتج المحلى الإجمالى

	الناتج المحلى الإجمالي مليون $		القيمة المضافة (%) من الناتج المحلى الإجمالى							
			الزراعة		الصناعة		الصناعات المصنعة		الخدمات	
	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨
الجزائر	٤٢٣٤٥	٤٩٥٨٥	١٠	١٢	٥٤	٤٧	٩	٩	٣٦	٤١
المغرب	١٨٨٢١	٣٣٥١٤	١٨	١٦	٣١	٣٠	١٧	١٧	٥١	٥٤
تونس	٨٧٤٢	٢٢٠٤١	١٤	١٤	٣١	٢٨	١٨	١٢	٥٥	٥٨

Source: Banque Mondiale "Rapport sur le développement dans le monde 1999-2000".

نمو اقتصادى مدعم وخلق مناصب شغل لكل الفئات الاجتماعية. هذه الاستراتيجية الخاصة بالاستثمار ستتوقف فى بداية الثمانينات تبعاً لمشاكل التسيير التى بدأت تظهر على مستوى المؤسسات الوطنية، ومن بعض المشاكل التى تصادفها والخاصة بضمان مصادر تمويل جديدة حسب رتم التصنيع الذى تم تبنيه. وعلى هذا الأساس تم إطلاق برامج إعادة الهيكلية أولاً ثم الإصلاحات فى مرحلة ثانية. ويتبين من نتائج السنوات السابقة أن الصناعات عرفت عدة مشاكل كان من نتائجها انخفاض الإنتاج ورتم الاستثمارات.

ومنذ ١٩٨٩ فإن مؤشر الإنتاج الصناعى قد انخفض بـ ٢٥,٨% بينما استعمال القدرات استقر فى حوالى ٣٠% إلى ٦٠% حسب الوحدات. القيمة المضافة للقطاع الصناعى غير تمثيلية بما قيه الكفاية على مستوى الناتج الوطنى الإجمالى، كما أن صادرات المنتوجات الصناعية لم تعرف تطوراً منذ عدة سنوات. إن هذا الركود يعرفه القطاع الصناعى يفسر عن طريق أسباب هيكلية مرتبطة بنماذج التنمية ولكن يرجع أيضاً إلى أسباب ظرفية ناتجة عن عملية الإصلاحات والتعديل الهيكلى، ويعود سبب الانخفاض التدريجى لمستوى الإنتاج فى القطاع الصناعى إلى عدة عوامل:

- سوء استعمال لإمكانيات الإنتاج المتوفرة (٥٠% فى المتوسط فى ١٩٩٤ – ١٩٩٥) الذى يؤدى إلى إنتاجية غير كافية ويجعل القطاع خاضعاً للخارج فيما يخص المدخلات.

- ضعف الطلب الوطني الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنافسة المنتجات الأجنبية، وخاصة في مجال سلع الاستهلاك الغذائية، والنسيج وسلع التجهيز المحلي وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطة في هذا القطاع والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة (٤٢% في المتوسط في ١٩٩٥).
- تدهور الوضعية المالية من المؤسسات العمومية والذي يترجم إلى مكشوف هام ومتزايد.
- وجود عرض متوفر من اليد العاملة غير المؤهلة (معدل الأمية يقارب ٣٣% في تونس في ١٩٩٥ و٣٨% في الجزائر و٥٦% في المغرب)، وسلبيات أنظمة التكوين والتعليم.

جدول رقم (٧)

وضعية الجزائر حسب معدل التنمية البشرية في ١٩٩٨

	قيمة مؤشر التنمية البشرية	وضعية مؤشر التنمية البشرية	وضعية الناتج المحلي الإجمالي	الفارق مؤشر التنمية البشرية الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	٠,٦٨٣	١٠٧	٨٠	-٢٧
المغرب	٠,٥٨٩	١٢٤	١٠٢	-٢٢
تونس	٠,٧٠٣	١٠١	٧٢	-٢٩
مصر	٠,٦٢٣	١١٩	١٠٨	-١١

Source: PNUD Le rapport du développement humain 2000.

إن هيكلة المبادلات تعكس عدم كفاية تنويع الهياكل الإنتاجية الاقتصادية. فبعد ٤ عشريات بعد الاستقلال فإن الصادرات تخص على العموم المنتجات الأولية (حوالي ٩٥%)، أو ذات قيمة مضافة ضعيفة (منتجات زراعية ــ غذائية، المحروقات، المناجم، النسيج..... الخ). أما بالنسبة للواردات، فهي تخص السلع الزراعية ــ الغذائية من جهة والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية من جهة أخرى. فواردات السلع الغذائية لوحدها تمثل حوالي ٢٧% من الواردات الإجمالية للجزائر

فى ١٩٩٣ مقارنة بـ: ٨% فى تونس و١٧% فى المغرب. بينما واردات الآلات وعتاد النقل تمثل حوالى ٣١% من إجمالى الواردات الجزائرية و٣٢% من الواردات التونسية و٢٩% من الواردات المغربية. أى أن تكوين رأس المال والحفاظ على مستوى النشاط الداخلى تخضع للواردات من السلع الزراعية ـ الغذائية، سلع التجهيز والخدمات المرتبطة بعجز القطاع الزراعى عن تموين السكان ولقطاع صناعى عاجز عن إشباع الطلب المحلى من الاستثمار. هذه الصعوبات الرئيسية على مستوى العرض تحد من إمكانيات اللجوء إلى وسائل أخرى كتخفيض العملة من أجل ترقية تنافسية السلع المصنعة لأنها ستعمل على ارتفاع أسعار المدخلات والسلع الرأسمالية المستوردة.

ونتيجة أزمة القطاع الخارجى وغياب الأنظمة الإنتاجية المتنوعة، فإن عملية خلق مناصب الشغل وجدت نفسها متباطئة فى مواجهة ارتفاع معدلات البطالة التى تقدر بـ ٣٠% فى الجزائر مقابل ١٩% فى المغرب فى ١٩٩٨ و٢٠% فى مصر. والشريحة الأكثر عرضة للبطالة هى التى تتواجد فى مستويات الأعمال الأقل من ٢٥ سنة. ونشير إلى أن ارتفاع معدلات البطالة والمرتبطة بضغوطات الطلبات الاجتماعية أدى إلى جعل التوازنات فى الميزانية هشة. كما أن ندرة الموارد الخارجية وعدم تكيف أنظمة التكوين والبحث عرقلت من عمليات التصنيع.

٤-٣ خصائص منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبى والجزائر:

تتميز منطقة التبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبى بأربع خصائص على الأقل[٨]:

- هى منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى.
- هى منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.

- هي منطقة للتبادل الحر بين دولة صغرى تتسم باقتصاد منعزل، غير تنافسي ولا متنوع ومجموعة بلدان تكاد تكون في أرقى درجة من التكامل الاقتصادي.
- هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حماية بينية متفاوتة. يضاف إليها سياسة أوروبا الحمائية في مجال المنتجات الزراعية، والتي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة والتي تحد من صادرات دول حوض البحر الأبيض المتوسط غير الأوروبية من المنتجات الزراعية والغذائية.

فهذه الحالة تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة دول ذات مستويات متشابهة فيما يتعلق بدرجة النمو والاندماج والحماية البينية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر. وعلى هذا الأساس فإن المثال الجزائري ــ الأوروبي يكتسي بالأساس صيغة تباينية، فغياب التماثل والتناسق يكمن في العناصر التالية:

- الاختلاف والفرق الواسع في مستوى التنمية، والقدرات التكنولوجية والتجارية والمالية، وفي القوة التفاوضية، أي بين مجموعة مكونة من ١٥ دولة قوية وعلى درجة عالية من التقدم، وهي المجموعة الأوروبية، واقتصاد واحد نامي.
- الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي والاختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الآخر، فالاتحاد الأوروبي يمثل حوالي ٦٥% من التجارة الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في ٥% من التجارة الخارجية. كما أن الجزائر تعاني من تبعيتها لمورد مهيمن مما جعل التجارة الخارجية لم تعرف تغيراً كبيراً واعتماد إيرادات الصادرات على نشاط معين، وقطاع زراعي ضعيف الكفاءة.
- عدم التكافؤ: ويمكن أن يشمل على عدم التكافؤ في حجم السوق من ناحية العرض والطلب ومستوى المعيشة ورد الفعل إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات.

- كما أن الاتحاد الأوروبى يتجنب فى مشروعات الاتفاقيات التى يجرى التفاوض عليها مع الدول المتوسطية تقديم أية مزايا تفضيلية من طرف واحد كما كان الأمر فى اتفاقيات التعاون لعام ١٩٧٧، وأصبحت الاتفاقيات المتوسطية الجديدة تقوم على تبادل المزايا بين الجانبين، مع بعض التسهيلات فى منح فترات انتقالية تؤخر التزام دول المتوسط بتقديم المزايا المقابلة لفترة تمتد إلى ١٢ سنة.

٤-٤ الآثار الاقتصادية المتوقعة على القطاع الصناعى:

إن الاتفاق المتوقع يمثل فرصاً وتحديات معتبرة على المؤسسات الصناعية على مستوى تنويع الأسواق، والتنافسية ونوعية المنتوجات، فما هى بالنسبة للصناعات الجزائرية الفرص والعراقيل لإقامة منطقة التبادل الحر؟ وما هى جوانب القوة والضعف للقطاع الصناعى الوطنى فى مواجهة هذا التحدى؟

لا شك أن هناك واقعاً جديداً سيواجه المؤسسات الجزائرية هو أن هناك منافسة تنشأ حتماً، عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق. فهذا تحدى ومنافسة وفى نفس الوقت هناك فرصة موجودة أمام المؤسسات الجزائرية، سوق الدول الأوروبية مفتوح بحجم ٣٨٠ مليون نسمة وبمعدل دخل فردى ٢٠ ألف دولار سنويا.

وهذا معناه سوق واسعة وبنفس الوقت تجد منافسة ستواجه المؤسسات الجزائرية داخل حدودها. وهذا يفرض علينا تحديات عديدة أو لها أن الصناعات الجزائرية تعودت على الباب المغلق وعدم المنافسة حيث ظلت تعمل فى ظل احتكارات وقيود تفرضها الدولة سواء عن طريق حظر (احتكار) أو رسوم جمركية مرتفعة. وهذا يجعل الصناعات الجزائرية تعمل فى جو يخلو من أية منافسة، وهذا بدوره يؤدى إلى ارتفاع التكلفة وعدم الكفاءة. ما لم يكن المنتج عرضة للمنافسة الخارجية ويشعر بالخطر إذا تهاون في تحسين الكفاية الإنتاجية الصناعية فإنه سيتواكل وسترتفع تكلفة السلع التى ينتجها كما أنه سيحقق أرباحاً غير طبيعية مستنداً إلى الحماية الإجبارية التي توفرها له الدولة. كما أنه لا يراعى المواصفات

والجودة استناداً إلى أن المستهلك مجبر على استهلاك السلعة التي ينتجها. معنى هذا أن أول شئ يجب على المؤسسات الجزائرية أن تبدأ التفكير فيه هو الجودة والمواصفات القياسية، والأهم من هذا رفع الكفاءة الإنتاجية، إذ أن السلع الأوروبية ذات جودة مرتفعة وعلى مستوى كبير وبالتالي تكون تكلفتها منخفضة، فتمثل تهديداً للعديد من الصناعات.

إن إقامة منطقة تبادل حر يعني كما أشرنا إليه سابقاً الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد مما يؤدي إلى وضع تنازلات متبادلة بين الطرفين الموقعين على هذا الاتفاق. وفي غياب تحرير معتبر لمبادلات السلع الزراعية فإنه لا يعني سوى انفتاح مبرمج على مدى ١٢ سنة للسوق المحلية أمام السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي.

إن منطقة التبادل الحر الجديدة لا تفيد كثيراً التجارة الخارجية لأنها ترتكز أساساً على فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية بصورة مكثفة، بينما تبقى السوق الأوروبية بالنسبة للصادرات الجزائرية على ما هي عليه. ونشير إلى أن أثر هذا الاتفاق على خلق تدفقات جديدة في التجارة ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يخضع كما ذكرنا لسلوك مرونة الواردات للشركاء مقارنة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. فالسوق الأوروبي يمثل في المتوسط حوالي ٦٠% من الصادرات الجزائرية ومعدل تغطية السلع كان يصل إلى ١١٨,٤% في ١٩٩٩.

إن آثار الاتفاق على ديناميكية الصادرات الجزائرية تختلف حسب نوعية السلع المصدرة. فنمو السوق الأوروبي سيكون حداً ملائماً للصادرات ذات مرونة الطلب العالية. فالمنافسة على مستوى السوق الأوروبي تبقى نشطة. فأهم منافسي الصناعة الجزائرية تبقى على المدى القصير من الشركاء المتوسطين في المجموعة. ولكن على المدى المتوسط فإن مجال المنافسة سيتوسع. وإن أول محور يتعلق بكثافة وازدياد المنافسة يأتي من الانفتاح الواسع للسوق الأوروبي على مؤسسات دول الشرق وآسيا. فلقد التزم الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات

شراكة مع الجانب الأول والمنظمة العالمية للتجارة من الناحية الثانية على فتح سوقه على منافسى الدول المتوسطية. وفى العديد من القطاعات الحساسة فإن الدول المغاربية مثلاً ستتعرض إلى ما يطلق عليه الاقتصاديون بأثر المقص ما بين الدول الآسيوية ودول أوروبا الوسطى والشرقية والتى ازدادت حصصها السوقية.

من ناحية أخرى فإن المنافسة ستتضاعف من خلال المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات الأوروبية من أجل الدفاع عن حصصها السوقية. وفى المستقبل فإن هذه المؤسسات ستركز ليس فقط على التجديد ومؤهلات اليد العاملة، ولكن أيضاً على إعادة الهيكلة والتقارب من أجل مقاومة منافسة حادة على الأسعار. فالاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات الأوروبية ترمى إلى دعم النمو الخارجى من خلال التعاون ما بين المناطق المتجاورة فى المجالات ذات المصلحة المشتركة، مع اكتسابات واندماجات.

ومن جهة أخرى فإن الجزائر تسعى إلى فتح تدريجى للسوق المحلى على السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل. فإقامة منطقة للتبادل الحر سيرفع من إمكانيات الدخول للسلع الأجنبية إلى السوق المحلى. هذا التوسيع يخص القطاعات التى تكون فيها حصة الواردات محدودة أو معدل الحماية الجمركية عالياً وتلك السلع التى يكون فيها معدل الحماية يتجه إلى الانخفاض ويكون فيها مستوى تنافس الصناعات المحلية ضعيفاً.

وعندما نقوم بتحليل مستَوى دخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلى، نستنتج أنه يختلف من قطاع إلى آخر، فهو يتجاوز ٣٤% لمجموعة القطاعات التالية (سلع التجهيز) ويصل إلى ١٢% فى القطاعات التالية (سلع الاستهلاك) ويغطى أقل من ٢٠% من الطلب المحلى للقطاعات التالية (سلع نصف مصنعة) وأقل من ٣٠% للمواد الغذائية. كما أن آثار منطقة التبادل الحر على النسيج الصناعى بالنسبة للاقتصاد الجزائرى تختلف حسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها فى الأداء.

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق تمثل تحدياً حقيقياً أمام الصناعة الجزائرية ولكن الوضعية تختلف من قطاع إلى آخر كما يظهر من خلال معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول إلى السوق المحلي:

- الصناعات التنافسية ذات الحماية الضعيفة: التبادل يطرح مشكلاً.
- الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة والصناعات غير التنافسية ذات الحماية الضعيفة.
- الصناعات غير التنافسية وذات الحماية الكبيرة: ستكون الأكثر عرضة لمنطقة التبادل الحر.

وعلى هذا الأساس كم من القطاعات الاقتصادية ذات الكفاءة والمصدرة تتطلب عملية التأهيل: المؤسسات الاستراتيجية التي تنتج سلع التجهيز والسلع الوسيطة، المؤسسات ذات الكفاءة الإنتاجية والمالية الجيدة، المؤسسات ذات الكفاءة الكامنة من الناحية المالية والإنتاجية، المؤسسات المعوقة من الناحية الهيكلية. كما أننا يمكن تقسيمها بطريقة آخرى إلى:

- الصناعة ذات الكفاءة والمصدرة.
- الصناعات التنافسية وتتطلب عملية التأهيل، الصناعة غير التنافسية وتدور في السوق المحلي والمحمي.

هذه الآفاق تدعو إلى إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تشجيعها إلى الإسواع في الدخول إلى أسواق جديدة أو إنتاج جديد وبتكلفة أقل. إن الأنشطة التنافسية في الجزائر محدودة، فهي تعتمد أساساً على المزايا النسبية التي تمثلها الأنشطة المركزة على عنصر العمالة ومحدودية توسيع طاقة استيعاب القطاعات التنافسية. وكذلك يصعب توسيع رقعة ومجال الأنشطة التنافسية بحكم وسائل الحماية الاقتصادية اللازمة لمتابعة نمو الصناعة الناشئة. كما أن إعادة الهيكلة الصناعية تستلزم برنامجاً استثمارياً ليس فقط في القطاعات المعنية بل أيضاً في جميع

الخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج (البنية التحية، والخدمات والتكوين وإعادة التدوير). ويمكن تحديد بعض الفروع الصناعية التى تملك فيها الجزائر بعض المزايا النسبية التى يمكن تحويلها إلى مزايا تنافسية: البتروكيمياء، المناجم، الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الصناعات الميكانيكية (التصدير على المدى)، صناعة الحديد والصناعات المعدنية، (إحلال الواردات). وفى مواجهة منطقة التبادل الحر فإن القطاعات الصناعية سيكون لها رد فعل مختلف حسب وضعيتها التنافسية، وإمكانياتها للاندماج فى ديناميكية الصادرات أو الدفاع عن وضعيتها فى السوق المحلى. إن ملاحظة الوضعية الحالية لمؤشرات كفاءة الأداء وحالة الهياكل تعطى فكرة عن المجهودات الواجب تحقيقها من طرف المؤسسات من أجل الصمود أمام صدمة الانفتاح وتقوية وجودها على مستوى الأسواق الخارجية.

ونشير إلى أنه حالياً يتم تموين السوق المحلى بنسبة ٥٧,١% (١٩٩٨) عن طريق الواردات، أغلبية القطاعات مفتوحة على الخارج، حتى ولو لم تكن درجة الانفتاح الشاملة لم تعرف تغيرات عميقة.

ولقد عرف نمو الإنتاج الصناعى تراجعاً قدر بحوالى ٢,٣% فى ٢٠٠٠ ومقارنة مع النتائج المحصل عليها ما بين ١٩٩٨ ــ ١٩٩٩ فإن الإنتاج الصناعى للقطاع العمومى عرف انخفاضاً قدر بـ: ١,٥%، ونشير إلى أن الظروف التى تطور فيها القطاع العمومى أثناء الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٠ أثرت بطريقة سلبية على نتائج القطاع: انعدام مستمر للاستثمار، سواء بالنسبة لتحديد أداة الإنتاج أو توسيع القدرات الإنتاجية. غياب سياسة التسويق على مستوى المؤسسات، مما كان له أثر فى تقدم المنتوج، بيروقراطية أدت إلى توليد تكاليف إنتاج عالية، انفتاح على اقتصاد السوق فى وقت كانت فيه المؤسسات مازالت فى مرحلة إعادة هيكلة.

ومن بين القطاعات التى تعرف عجزاً نشير إلى الصناعة الميكانيكية/ المعدنية، الخشب/ الورق/، الزراعات الغذائية والنسيج والجلود. إلى جانب بعض الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها النسيج الصناعى. كما أن نمو الصناعة الوطنية تبقى ضعيفة الإنتاجية، ومن بين الأسباب تقادم الأجهزة الإنتاجية (العتاد

الإنتاجى) فى بعض القطاعات، ثم العدد الكبير للعمال فى بعض القطاعات الأخرى ثم ضعف مستوى الأجور لا يحفز على خلق المردودية.

ومن المتفق عليه أن الأثر الإيجابى على الرصيد التجارى لا ينتج إلا على المدى البعيد، عندما تدعم الاستثمارات الأجنبية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائرى. إن نشاطات إعادة التوظيف الأوروبية نحو الجزائر لا تمثل إلا حصة ضعيفة جداً من إجمالى إعادة التوطين نحو العالم وتشجيع هذه العمليات يستدعى تحديد الشروط والقطاعات التى يمكن تطويرها على المدى المتوسط من خلال عمليات الشراكة التى تسمح للمؤسسات الأوروبية بالحفاظ على مستوى الكفاءة والتنافس، وعلى المؤسسات الجزائرية الحصول على حصص من هذه الدول واكتساب الخبرة فى وضعية عالمية شديدة التنافس.

جدول رقم (٨)

تطور مؤشر الإنتاج للقطاع الصناعى

حسب فروع النشاط ما بين ٩٩- ٢٠٠٠ (%)

	حصة من إجمالى الإنتاج للقطاع	تطور الإنتاج ٩٩-٢٠٠٠	معدل استعمال الإمكانيات
صناعة الحديد/ التعدين	١٠	٥,١	٣٠
الصناعة الميكانيكية/ المعدنية	٦	١,١-	٣٧
الصناعة الإلكترونية/ الكهربائية	٨	٣,٤	٤٧
مواد البناء/ الزجاج	١٠	٥,١	٦٤
الخشب/ الورق/ سلع أخرى	٣	٠,٦-	٢٤
الزراعات الغذائية	٤٩	٩,٤--	٦٥
النسيج والجلود	٤	١٣,٥-	٣١
الكيمياء – الصيدلة – الأسمدة	٩	٦,٤	٤٤
مجموع الإنتاج	١٠٠	٢,٣-	٤٤

المصدر: وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ٢٠٠٠.

إن الصناعة هى القطاع الذى سيظهر فيه تأثير منطقة التبادل الحر عند دخولها حيز التطبيق، ونفس الشيء فإنه القطاع الذى تكون فيه الآثار الديناميكية الكامنة جد كبير:

- هذا يساعد على خلق نسيج صناعى حقيقى ديناميكى وخلق مناصب الشغل، وهو يتكون من المؤسسات العمومية التى تمثل حوالى ٨٠% من الإمكانيات الصناعية للدولة (حوالى المائة فى نهاية ١٩٩٧)، أما ٢٠% الباقية فإنها تمثل نسيجاً من الصناعات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التى يبلغ عددها حوالى ٢٥٠٠٠ مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات رؤوس أموال خاصة (حسب معطيات وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة). إن القطاع الصناعى يغطى مجمل الصناعات المصنعة: كل الصناعات خارج المحروقات، ناقص المناجم والمحاجر وخارج إنتاج الكهرباء. أما نشاطات هذا القطاع فتمس: الصناعات القاعدية، الميكانيك، الصناعات المعدنية والحديدية، الصناعة الزراعة الغذائية، النسيج والجلود، مواد البناء (الأسمنت، مصانع الآجر)، تحويل الخشب، الكيمياء، الصيدلة، الأسمدة.
- كل السلع الصناعية هى الآن محمية وآثار نزع الحماية ستكون مهمة من منتوج إلى آخر وحسب الأهمية النسبية للإنتاج المحلى المعنى بالحماية.
- الصعوبات الرئيسية التى يمكن إظهارها مع الانخفاض الجمركى تقع فى قطاعات السلع الوسيطة وسلع الاستهلاك. وفى قطاع سلع التجهيز، فإن الحماية المحلية التى هى معرضة للخطر بسبب الانفتاح الجمركى تبقى متواضعة.
- الانخفاض الجمركى سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال فى الجزائر (تونس ١٣%) وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية.

كما أن تحرير التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبى يفرض على الجزائر أن تستعد للتخلى عن بعض النشاطات المحمية والتى لا تتطابق مع الميزة النسبية. وجزء من النشاطات المستغنى عنها يمكن أن يعتبر المقبول أو المرغوب فيه للاختيار الخاص بإنشاء منطقة التبادل الحر، من جهة أخرى،يوجد جزء من الناتج

المحلي الإجمالي الذي سيجد نفسه مهدداً بسبب انفتاح الحدود الجمركية والذي يقابل التخصص للاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص العمالة، فإن تحفيز النشاط الاقتصادي وخاصة في القطاع ذي الكثافة في اليد العاملة سيحافظ على العديد من مناصب العمل. لكن يمكن للاتفاق أن يرفع البطالة عن بعض الأصناف المهنية والاجتماعية الأخرى، وجعل بعض قطاعات النشاط في وضعية صعبة. فالأثر الشامل على العمالة يخضع لسياسة إعادة الهيكلة والمساعدة على التحول الاقتصادي:

- فتكاليف التصحيح على مستوى سوق العمل، يعني الانتقال أو تغير النشاط من قطاع إلى قطاع آخر.
- أما تكاليف تصحيح رأس المال فهو ناتج عن التغيرات في الأسعار النسبية عندما تصبح بعض التجهيزات في المؤسسات غير قابلة للاستعمال أو غير مكيفة.

إن تحرير المبادلات الصناعية يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى بعض البطالة الناتجة عن تحويل العمل، أو التسريح. كما أن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيرفع من المنافسة الأوروبية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية.

إن البطالة ستمثل صعوبة على المدى القصير وفرصة على المدى البعيد. فعلى المدى القصير سينتج إعادة تخصيص موارد القطاعات غير التنافسية عن طريق الواردات، نمو القطاعات التنافسية التي ترفع صادراتها. ويبين Erol Taymaz في دراسة له مثلاً أن انخفاض بـ ١% في الحقوق الجمركية خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل في المتوسط في تركيا في السنوات الأخيرة. كما أن الدول التي يساهم فيها القطاع العمومي بطريقة كبيرة كالجزائر، والتي يكون فيها حجم الصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي أقل كفاءة ستكون الأكثر تعرضاً للبطالة. وعلى هذا الأساس فإن التدرج في إلغاء التعريفات الجمركية قاعدة

لحماية الصناعات الناشئة المدمجة فى اتفاقيات الشراكة والمساعدة الأوروبية فى المجال الاجتماعى يمكن أن تخفف من ارتفاع البطالة.

٥- السياسات المرافقة فى القطاع الصناعى:

إن الآثار المتوقعة من التقارب الاقتصادى ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبى تخضع أساساً إلى مجموعة من السياسات المرافقة التى يجب تبنيها من طرف الجزائر ولكن أيضاً إلى حجم التنازلات الأوروبية فى مجال النفاذ إلى السوق الأوروبى، إذ أن الشراكة لوحدها لا تستطيع حل الصعوبات الاقتصادية وتمويل وعصرية والاندماج فى الاقتصاد العالمى، فما هى شروط نجاح هذا الاتفاق؟

تفترض إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبى توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كمياً ونوعياً وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد اكتسابها المردودية والنجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية فى فترة زمنية لا تتعدى ١٢ سنة.

إن سياسة إعادة التأهيل ترمى إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات الجزائرية. ويمكن لبرنامج إعادة التأهيل أن يكون له أثران إيجابيان: تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلى (إلغاء حواجز الدخول تحفز مباشرة الإنتاج وتولد طلباً استثمارياً إضافياً). وإذا نجح فى تحسين إنتاجية أداة الإنتاج وجعلها أكثر تنافسية، فإن تحرير المبادلات سيكون مرادفاً للنمو الاقتصادى. وعلى هذا المستوى، ينبغى أن يكون هدف السياسات الاقتصادية المرافقة ضمان أحسن شروط الإنتاج. كما أننا نشير إلى أن إعادة التأهيل هذه ليست فقط مشكلة مالية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، ولكنها قضية استراتيجية صناعية وموارد بشرية، والتحكم التكنولوجي وهياكل دعم للتأهيل. ولكن هذه العوامل تبقى خاضعة كلها لمشكلة التمويل.

ويمكن للشراكة الأوروبية المتوسطية ومن خلال دعم برامج MEDA والاستثمارات الأجنبية أن تضمن جزءاً من هذا التمويل.

كذلك يبقى التأهيل قضية تعبئة موارد التمويل الداخلية، فهل يستطيع النظـــام البنكى والمالى أن يقوم بهذه المهمة؟ إن مشكلة التمويل تطرح طبيعة النظام المالى.

إن تنوع موارد التمويل للمؤسسات هو تحدى أساسى للسنوات القادمة. وهـذا التنوع يمر من خلال تطوير سوق القيم المالية، فهل يمكـــن للبورصـــة أن تكـــون وسيلة وساطة وبأى شروط سيتم ذلك؟

كما أن التعاون من أجل عصرنة القطاع الصناعى عبر ما يسمى "الشـــراكة" يظهر اليوم كضرورة من أجل مرافقة الاندماج فى الاقتصاد العالمى. كما أنها أحـد الأدوات الرئيسية لوضع حيز التطبيق للسياسة الصناعية للدولة، من أجـــل إعـــادة تأهيل الأداة الإنتاجية وتوسيع النسيج الصناعى الوطنى.

إن هذه الشراكة يمكن أن تطبق فى ثلاثة مجالات[٩]:

- أداة الإنتاج الموجودة وخاصة المركبات الصناعية.
- قطاعات النشاط حيث مازال هناك فرص فى الأسواق الواجب إشباعها.
- قطاعات النشاط غير المغطاة بالصناعة الوطنية.

جدول رقم (٩)

مخطط إعادة التأهيل

صيرورة إعادة التأهيل						
المؤسسة				**المحيط**		
التشخيص الإستراتيجى الشامل				المؤسسى والتنظيمى		
مخطط إعادة التأهيل وبرنامج التمويل				الهياكل القاعدية والخدمية		
المصادقة على مخطط إعادة التأهيل				البنكية والمالية		
تنفيذ ومتابعة مخطط إعادة التأهيل				الحوافز والتشجيعات للاستثمار		
الصادرات	نظام التسيير والتنظيم	نظام الإنتاج	التكوين والتدريب	النوعية	التسويق والبحث عن الأسواق	التحالفات والشراكة
القدرة على المنافسة						
السوق المحلى				الصادرات		

Source: http// www. mir – algerie. Org

إن الدولة يجب أن تحسن من الإطار والمحيط الضرورى لتطوير الشراكة، وتحسين مناخ الأعمال لاستقطاب الاستثمارات بطريقة تساعد على خلق المزايا النسبية، وهذا ممكن نظراً للإمكانيات التى تتوفر لدى الجزائر:

- الهياكل القاعدية الصناعية واليد العاملة المؤهلة.
- المواد الأولية والطاقة المتوفرة بالسعر التنافسى.
- تطوير خدمات الدعم للصناعة: كالخدمات المعلوماتية، التكوين، البحث والتطوير، الاستشارة، المقاييس، مراقبة النوعية، حماية الملكية الصناعية.....الخ. كما أنها تتطلب وضع حيز التطبيق لنظام الإعلام الصناعى من اجل التعرف على التطورات التكنولوجية، التجديدات، تسويق النتوجات، إمكانية الشراكة والاستثمار.

إن الإجراءات الخاصة بالإنعاش الاقتصادى الموضوعة سحيز التطبيق للمؤسسات الصناعية اقتصرت فقط على الإجراءات المالية "البنوك ــ المؤسسات" وعلى تطبيق ميدانى لبرنامج الهيكلة الصناعية. فهناك إجراءات أخرى على المؤسسات الصناعية القيام بها، رغم الصعوبات والتطورات الداخلية كتطوير الشراكة الصناعية بأشكالها المختلفة وخاصة المالية وبالخصوص فى التكنولوجيات المولدة للثروة وتحسين نوعية المنتوجات وعصرنة طرق التسيير وأدوات الإنتاج وتحسين خدمات دعم الصناعة. وعن طريق انفتاح رأس المال أو تكوين فروع مشتركة، وأيضاً عن طريق إدماج أفواج وإطارات أجنبية ضمن موظفى التاطير والإدارة من أجل تحكم أحسن فى تقنيات التنظيم.

إن المؤسسة الصناعية يجب أن تجعل من الشراكة أحد العناصر الرئيسية والهامة لتطبيق أهداف ترمى إلى:

- تحسين نوعية المنتوجات، من خلال المواصفات وتكييفها مع متطلبات الأسواق الأجنبية والمحلية.

- هيكلة التمويل والاستغلال والاستثمار عن طريق الدخول إلى المصادر الخارجية التي تتمثل في انفتاح رأس المال وتكوين شركات مختلطة جديدة.
- فعالية التنظيم عن طريق التقنيات الجديدة.

كما أن توحيد المواصفات يمكن أن يؤدي إلى مكاسب مؤكدة وتسهيل المبادلات ما بين الطرفين. وفي نفس الوقت يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في تحويل التكنولوجيا. فدخول أسبانيا مثلاً إلى المجموعة الأوروبية فرض عليها توحيد تشريعاتها ولكن في نفس الوقت سمح بارتفاع هام في نوعية السلع القادرة على المنافسة. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود إعانات مالية وإدارية يمكن الاستفادة منها في إطار برنامج MEDA إضافة إلى أن وضع حيز التطبيق ومراقبة المواصفات والمعايير يخلق صعوبات مؤسساتية وتقنية من الصعب حلها. إن دول جنوب وشرق حوض المتوسط لا تمتلك أساساً في أغلبيتها إدارات كفؤة قادرة على ضمان مراقبة فعالة لتطبيق هذه المواصفات.

كما أن كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاق تكوين منطقة التبادل الحر، عامل محدد وهام لنجاح مثل هذه الاتفاقيات. وذلك من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير، ولتحفيز العرض على المدى المتوسط وخاصة في القطاعات التصديرية، والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا. وكل ذلك يتطلب ما يطلق عليه بمناخ الاستثمار وهي مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البنية التحتية التي فيها الاستثمارات ومكونات هذه البيئة متغيرة. كما أنها متداخلة إلى حد كبير. وأهم العناصر المكونة لجاذبية الاستثمار يصعب حصرها وهيكلتها في نموذج كمي قصد التنبؤ بتطورها وضبط علاقة واضحة مع مستويات الاستثمار الخارجي وتغيراته.

إضافة إلى هذه السياسات، يجب القيام بتقوية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات على السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي والتوفيق بين المعايير ومجانسة الإجراءات الجمركية

والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة وآليات الاستثمار وزيادة التوجه نحو السوق فى الاقتصاديات مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج والسلع المحلية لتسهيل نقل الموارد وسرعة الاستجابة إلى تغيرات الأسعار. ويتضمن ذلك على وجه الخصوص تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبى المباشر وقطاع الخدمات وتدعيم برامج الخوصصة وإصلاح القطاع العام للحصول على حوافز أكثر حياداً للمشاريع الاستثمارية وزيادة سرعة استجابة الإنتاج وقطاعات التجارة فى الاقتصاد إلى أوضاع السوق. مما سيساهم فى زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والمدخرات بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص فى الاقتصاد، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلى، بما فى ذلك الاستقرار المالى وانضباط الميزانية وسياسة مرنة لأسعار الصرف لتخفيض التعريفة على وجه الخصوص، ولتحقيق سعر صرف يتميز بالاستقرار والقدرة الحقيقية على المنافسة. كما أن تخفيف الدين الخارجى قد يقلل من احتمالات جذب المستثمرين ويرجع هذا إلى أن خدمة الدين المرتفعة عبئاً ثقيلاً على الموازنة وميزان المدفوعات. وفى سبيل تقليل تكاليف الانتقال الاقتصادى فإن إقامة شبكة أمان اجتماعى تستهدف تحقيق مزايا للفئات الأكثر تعرضاً للضغوط الاقتصادية وانفتاح السوق، تصبح أمراً ضرورياً.

الخاتمة العامة:

الفكرة الأساسية التى يمكن استنتاجها تتعلق بالخاصية غير المتكافئة لتكوين منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبى والجزائر. فتكوين متوقع لهذه المنطقة يعنى تطبيقاً لتدمير جمركى من طرف واحد للحماية إزاء السلع الأوروبية، وبدون مقابل مماثل من طرف الاتحاد الأوروبى ما دام أغلبية السلع المصنعة لها نفاذ حر نحو الاتحاد الأوروبى، كل الآثار تسمح برفع الصادرات بدون أية إشكالية، بينما تكوين منطقة التبادل الحر تترجم بطريقة وصورة مؤكدة بارتفاع حجم الواردات.

إن الآثار التجارية المنتظرة من تكوين منطقة التبادل الحر لا يمكن أن تكون سوى آثار غير مباشرة، على الأقل فيما يخص السلع المصنعة، هذه الآثار الإيجابية عن:

- انخفاض أسعار المدخلات المستوردة من الاتحاد الأوروبي (سلع التجهيز والسلع الوسيطة) للإنتاج الموجه نحو السوق المحلي أو إلى التصدير.
- تحسينات في الكفاءة ناتجة عن نزع الحماية للاقتصاد الوطني أي ارتفاع الإنتاجية بسبب المنافسة الخارجية.

هذه الآثار يمكن لها أن تكون جد معتبرة وبالتالي فإن الحصيلة من تكوين هذه المنطقة ستكون إيجابية إذا توفر شرطان: ارتفاع في حجم الاستثمارات الأجنبية وتطبق سياسة اقتصادية توسعية.

فرهان الانفتاح التجاري يظهر أنه صعب بدون دخول معتبر لرؤوس أموال أجنبية، مرتبطة مباشرة بالإعلان عن التوقيع على اتفاق الشراكة، ولكنه غير مؤكد. وعلى هذا الأساس من الضروري بالنسبة للسياسات الاقتصادية الاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبتوفير المناخ الاستثماري الملائم التي تترافق مع إلغاء التعريفات الجمركية. إن هذه السياسة المرافقة تخص تكوين لليد العاملة والهياكل القاعدية والشروط المؤسساتية والإدارية والاستقرار الاقتصادي والمالي والإصلاح الجبائي. ويمكن لمنطقة التبادل الحر أن تحقق ما عجزت برامج التصحيح الهيكلي عن تحقيقه عن طريق إعادة تأهيل المؤسسات.

وإذا كانت هذه الدراسة تنتهي إلى إشكالية أخرى: إذا كانت الآثار المنتظرة من تكوين منطقة التبادل الحر ما بين دولة في طريق النمو والاتحاد الأوروبي قليلة كما بيناه، فلماذا هذه المبادرة؟ إنه جوهر السؤال الذي طرحه Krugman في مقال له متعلق باتفاقية النافتا[١٠]، والجواب واضح، فيمكن تفسير هذه الاتفاقية بأسباب السياسة الخارجية، فلا يمكن تفسيرها اقتصادياً، كما أن النظريات الاقتصادية اهتمت في السنوات الأخيرة بتحليل سياسات الانفتاح والاندماج الاقتصادي في شكل تكتلات اقتصادية إقليمية (وخاصة الأعمال التي قام بها (Dani Rodrik)[١١]، ويظهر من خلالها أهمية عنصر المصداقية في التوجهات والخيارات السياسية.

أما فيما يخص الجزائر، فإن أوروبا قدمت عرضاً للتبادل الحر مع الجزائر بدون الاعتقاد بالنتائج الإيجابية المنتظرة، كترقية النمو الاقتصادي وتحسين أداء

المؤسسات المحلية وتحسين الإنتاجية والمنافسة. فمنطقة التبادل الحر لن تصاحبها حوافز اقتصادية جديدة من منظور المستثمر الأجنبى، فتبقى آثارها منحصره فى أبعادها السياسية. إذ أن إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى تمثل إثباتاً وتعزيزاً للمسيرة الانفتاحية للاقتصاد الجزائرى، ومصداقية أكثر لاقتصاد السوق المتوخى خلال العقد الأخير. فتعهد الجزائر بإنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى يمثل مصداقية إضافية للتوجه المتبع منذ ١٩٨٨ والرامى إلى إرساء قواعد لاقتصاد حر ومنفتح على العالم. وهذا الخيار من شأنه أن يضفى جاذبية إضافية لمناخ الاستثمار فى الجزائر. وعلى هذا الأساس يجب ضمان أن يكون هذا الاتفاق عاملاً محدداً لنجاح الإصلاحات الاقتصادية المتبناة منذ الثمانينات وتحقيق الاستقرار الاقتصادى، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، فى إطار خصوصيات الاقتصاد الجزائرى.

الهوامش:

١- نشير إلى أنه على المستوى النظري. فإن مسألة التأثيرات لتكوين منطقة التبادل الحر على دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادى، تبقى هدفاً للعديد من الأبحاث النظرية والتطبيقية. ولحد الآن مازال الإطار الأساسي لفهم التكامل الاقتصادى يعتمد على الكتابات المتعلقة بالاتحادات الجمركية كما قدمت فى نموذج Jacob Viner الأساسى (١٩٥٠). ولكن نظرية المبادلات الدولية لم تهتم بالتكامل الاقتصادى ما بين دول ذات مستويات مختلفة من النمو الاقتصادى، ولم يتم ذلك إلا حديثاً بعد تكوين النافتا NAFTA.

٢- هناك دراسة وحيدة تمت فى هذا المجال ولمزيد من المعلومات، أنظر:

Alain. V. Deardorff. "Algeria and Europe: Algerian / Maghreb voices abroad and European reactions", paper presented at the conference "economics implications of Europe _ Maghreb trade agreement" may 14-15, 1999, Bologne, Italy, research seminar in international economics, discussion paper Number 442, July 17, 1999.

٣- تشمل هذه المنطقة كما يجرى تعريفها البلدان التالية: الأردن، إسرائيل، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، المغرب ومصر، وإن كانت هذه الاستراتيجية تشمل أيضاً: قبرص، مالطا، تركيا والدول التى حلت محل يوغسلافيا السابقة. وللاتحاد الأوروبى

إضافة إلى ذلك عدد وافر من أنماط مختلفة من اتفاقيات التجارة الحرة مع بلدان عديدة.

٤-أنظر: صالح م. نصولي وآخرون: استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة لمنطقة البحر المتوسط"، التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٦، ص ١٤.

٥-لمزيد من المعلومات، أنظر:

- Heba Handoussa & Jean Louis Reiffers (cordonnateurs): "Le partenariat Euro- Mediterraneen en l'an 2000", 2^0 rapport FEMISE sur le partenariat Euro- Mediterraneen, Juillet 2000.

٦-من بين برامج التعديل الهيكلي الأولى المطبقة، نجد الجزائر في ١٩٩٤، مصر في ١٩٨٧، الذي اتبع بمخطط ثاني في ١٩٩١ والأردن في ١٩٩٠ والذي اتبع بثاني في ١٩٩٢. بينما نجد كل من تركيا التي طبقت هذا البرنامج في ١٩٨٠، المغرب في ١٩٨٣ وتونس في ١٩٨٦.

٧-لمزيد من المعلومات، أنظر كل من:

- Hoekman, B & S. Djankov: "The European Union's Mediterranean Free Trade Invitiative" World Economy (July 1996), pp 387 – 406.
- Laanatza M. A. "Maghreb and Machreq facing global integration and the New trade agenda: an evaluation of the status quo regarding the New trade agenda of the WTO and the Euro – Mediterranean partnership agreements" presented at the workshop on global integtation and the new trade agenda, Mediterrenean development forum, Marrakech, May 12 –17, 1997.

٨-إن الموجة الجديدة من التكامل الاقتصادي تمتاز بعدم التكافؤ ما بين الدول الأعضاء كما أن الدوافع إلى مثل هذا التكامل تخرج عن الإطار التجاري البحت لهذا كانت الدول الصغرى ترى أن أسواقاً جديدة قد انفتحت أمامها بصورة دائمة أو النفاذ إلى الأسواق المفضلة للشريك الأكبر أو ما يسميه J. Whalley بـ:

" Safe haven Trade Agreement " فإن الدول الكبرى لا تنتظر مكاسب تجارية متشابهة، لمزيد من المعلومات أنظر:

"Philippine Cour & Frédéric Ruppreach: "L'integration asymetrique au sein du continent americain: un essai de modelisation". CEPII, Ibid, pp 11-12.

٩-حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة فإنه في الفترة ١٩٩٧ – ١٩٩٨ قدرت العقود الموقعة في مجال الاستثمارات الأجنبية على مستوى

القطاع الصناعى، بـــ: ٢٢٢,٢ مليون دولار، أهمها يخص فروع الكيمياء – الصيدلة (١٦٠,٦ مليون دولار)، وقطاع الزراعات الغذائية (٤٠ مليون دولار)، كما أن هناك مشاريع أخرى تخص الصناعات الإلكترونية والأسمنت والزراعات الغذائية.

١٠- لمزيد من المعلومات، أنظر:

Krugman, P: "Le veritable impact de l"ALENA", problemes economiques, 6 Juillet 1994, traduit de "the uncomfortable truth about NAFTA", foreign affairs, Nov. Dec 93.

١١- لمزيد من المعلومات، أنظر:

Dani Rodrik: Credibility of trade reform: a policy maker's guide, world economy, 1983, and 'The limits of trade policy reform in developing counties" journal of economic perspectives, Vol 6, n^0 1, 1992.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

١- الديوان الوطنى للإحصائيات الجزائرى.

٢- عبد الله جبيلى & كلاووس اندرس: "اتفاقية الانتساب بين تونس والاتحاد الأوروبـــى"، التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٦.

٣- وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ٢٠٠٠.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abdelkader Sid Ahmed (sous la direction): "Economie du Maghreb: l'imperatif de Barcelone", CNRS, edition, Paris, 1998.
2- Bertrand Bellon & Ridha gouia: "Investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen" Economica, 1998.
3- Banque mondiale: 'Rapport sur le développement dans le monde, 1999 – 2000.
4- Commission Général du Plan: 'Le partenariat Euro – Méditerranéen: la dynamique de l'integration régionale", Rapport du groupe du travail méditerranéen" economie et integration", 2000.
5- FEMISE: 'Rapport du FEMISE sur l'evolution de la structure des echanges et des investissements entre l'union europeènne et ses. Partenaires Méditeranéens", Mars, 2001.
6- Institut de la Méditerranée: La Méditerranée aux port de l'an 2000", (sous la direction de Lean – Louis reffers), Economica, Paaris, 1997.
7- L.T. Abed: "Trade liberalisation and tax reform in the southern Mediterranean region", working paper, 1998.

8- Lionel Fontagne & Nicola Peridy: "l'union europeene et le Maghreb", OCDE, 1997.

9- Peter A. Petri: "The case of missing foreign investment in the southern ean", Technical paper N^0 128, OCDE development center, 1997.

10-PNUD: "la rappport sur le développement humain", 2000.

11-Sciella page: 'Some implication of Europe 1992 for developing countries", OCDE-development center, Technical paper N^0 60, April 1992.

12-Agnes Chevallier & Gerard Kebabjan: "L'Euro – Méditerranee entre mondialisation et régionalisation", Monde Arabe, Maghreb, Machrek, Hors serie, Dec. 1997

13-GEMDEV: "vers une zone de libre échange Europe _ Maghreb", cahier du GEMDEV, 1994.

14-Isabelle Bensidoum & Agnes Chevalier: "Libre – échange Euro-Méditerraneen: Marché de dupe ou pari sur l'avenir", La lettre du CEPII, n^0 147 – Juin 1996.

15-Jacques Ould Aoudia: "Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerraneenne de l'Europe", Monde Arabe, Maghreb, Machrek, n^0 153, Juillet – Sep. 1996.

16-Mohamed ben Romdhan: "L'accord de libre échange entre la Tunisie et l'Union Europeen: un imperatif, des éspoirs, des inquiétudes", confluences, n^0 21, 1997.

17-S. Devarajan & Suthiwart – Narueput & J. Voss: "Les effets fiscaux de l'accord europeméditerranée pour les pays du bassins méditerranéen", présenté au XL 11 congrés annual de l'association francaice des sciences économiques, Paris, 26-27 Sep. 1997.

18-Erol Taymaz: "Trade liberalisation and employment generation: the experience of Turkey in the 1980", ERF, Sixth annual conference, Cairo, Octobre, 1999.

19-G. Gautier & D. Unal – Kezenci: "Regionaliztion and trade opening: a focus on the Mediterranean countries", ERF, seventh annual conference, Aman, 26-29 October 2000.

20-Rim Chatti: "AGE assessment of FTA between Tunisia and the EU under product and labor markets imperfection", ERE, Sixth annual conference, Cairo, October, 1999.

21-Patricia Augier & Michel Gazioriek: 'trade liberalization between the southern mediterranean and the EU: the second impact", prsenté a la conference FEMISE, Marseille, Fev. 2000.